

## حلقة الإصلاح الإداري والمؤسسي

15 أكتوبر 2017

### التوصيات :

نظم المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية يوم 15 أكتوبر 2017 بمدينة نواكشوط، حلقة نقاش فكرية حول موضوع الإصلاح الإداري والمؤسسي، شارك فيها عدد من كبار الموظفين، والخبراء والإداريين والعمد وأساتذة الجامعة

وقد اتضح من مسار النقاش - الذي استعرض تجارب اللامركزية في بلادنا والتحديات التي واجهتها - أهمية الإصلاح اللامركزي الذي تعتمزم السلطات الموريتانية إصدار قانون بشأنه. وأن سن التشريعات اللازمة وما يترتب عليها من نقل فعلي للصلاحيات، سيسهم في تحقيق الأهداف المرجوة. وأن الإصلاح الإداري والمؤسسي هو شرط بناء دولة القانون القوية، ومنطلق التنمية الحقيقي، والحكامة الرشيدة مما يحتم على بلادنا بلورة صيغة فعالة، قادرة على تحقيق مبدأ الإدارة الحرة، والحفاظ على حضور الدولة المركزية في نفس الوقت .

وبناء عليه فقد ارتأى المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية أن يوصي بما يلي:

### أ) تعزيز صلاحيات وقدرات التجمعات المحلية

- توطيد مبدأ الإدارة الحرة للمجموعات المحلية الذي هو جوهر سياسة اللامركزية من خلال استكمال المدونة التشريعية اللازمة
- نقل وتعزيز الصلاحيات التي يخولها القانون حالياً للمجموعات المحلية. وتزويدها بالمصادر المالية، والبشرية المؤهلة، والصلاحيات القانونية من أجل تمكينها من أداء الدور المنوط بها.

- تخويل الجهات وظائف أساسية في مجالات الخدمات العمومية الأساسية من تعليم أساسي ( كما ورد في توصية ورشة سابقة) وصحة قاعدية، بالإضافة إلى البيئة والسياحة والأنشطة الثقافية والرياضية والنقل العام.
- منح "الجهات" الصلاحيات الضرورية من أجل تنسيق استراتيجيات التنمية والإعداد الترابي في المناطق الداخلية لكي تكون رافعة استراتيجية للنشاط التنموي للدولة على مستوى المناطق الداخلية.
- تخويل "الجهات" الصلاحيات التشريعية المناسبة في مجال السلطة العمومية من خلال تجهزتها الإدارية: من توقيع عقود إدارية، وتسيير الصفقات العمومية الخاصة بها مع مراعاة السلبات التي قد تنجم عن الخروج على قواعد المحاسبة الوطنية، أو الاستدانة دون مبرر.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة في الجهات من خلال خلق أقطاب اقتصادية وصناعية تتناسب وخصوصيات كل "جهة". والعمل على استقطاب التمويل الخارجي للبرامج والمشاريع الجهوية.
- منح "الجهات" الصلاحيات الكافية في مجال التخطيط الاقتصادي.
- إعطاء دور أساس للمصالح العمومية غير المركزية حتى تقوم بوظيفة تسيير ومتابعة نشاطات التنمية المحلية وتنسيقها
- إعادة تأهيل المصادر البشرية الجهوية، ودعم التكوين المهني وإعداد الكفاءات المحلية التي تحتاجها سوق التشغيل الجهوية.
- وضع نظام جهوي للوظيفة العمومية

### (ب) التقطيع الجهوي

- اعتماد تقطيع جهوي يتناسب مع المعطيات الموضوعية: (الجغرافية والاقتصادية والثقافية والسكانية...الخ) بما يخدم الاستراتيجيات التنموية والاقتصادية، وسياسات الأعداد الترابي، وهو ما يقتضي مراجعة تدريجية للتقطيع الإداري الحالي
- مراجعة التقطيع البلدي الحالي لسد اختلالاته، وفق معطيات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية موضوعية
- مراجعة نظام البلديات الحالي للتمييز بين البلديات الحضرية وشبه الحضرية والريفية. الأمر الذي قد يقتضي دمج بعضها مع بعض
- تجنب التسميات التي يمكن أن تثير حساسيات اجتماعية، واعتماد تسميات محايدة.

### ج) الرقابة الادارية والمالية

- إنشاء سلطة عليا مستقلة للامركزية تتكفل - على المستوى الوطني - بضبط وتعزيز النظام الجهوي.
- إنشاء مجالس جهوية للرقابة الادارية والمالية

### د) العلاقة بين الدولة والمجموعات المحلية

- معالجة الاختلالات التي قد تنجم عن تداخل الصلاحيات بين القطاعات المركزية نفسها، وبينها وبين المجموعات المحلية.
- التخفيف من الطابع المركزي للمصالح العمومية، بحيث يكون لكل مجموعة محلية مصالحها العمومية المناسبة.
- إعداد المخططات والبرامج التنموية الوطنية انطلاقا من المقتضيات والحاجات التي تعبر عنها المجموعات المحلية.
- ضرورة مراعاة المخطط التنموي "للجهات" - في حدود مواردها الذاتية، وما يوضع تحت تصرفها - للتوجهات والأهداف الوطنية، والأوليات التي تحددها السياسات القطاعية.
- تأهيل المجموعات الجهوية المرتقبة لأداء دور الجسر الاقليمي والفني بين الإدارات المركزية للدولة، والمجموعات المحلية .
- اعتماد نظام أمني على مستوى البلديات و"الجهات"، واقامة نظام شرطة محلية بإشراف السلطات العمومية .
- اعتماد نظام جبائي جهوي يكمل المصادر المالية للجهات بالإضافة إلى ما تمنحها الدولة من إعانات وما تكفل لها برامج التعاون الخارجية من امكانات

### هـ) تدابير إجرائية :

- اعتماد نظام الاقتراع المتبع حاليا في الانتخابات البلدية، لكونه يجمع بين ميزات نظام الأغلبية ونظام النسبية. ويضمن استقرار المجالس المنتخبة
- اتخاذ الاجراءات المناسبة للتعاون والتنسيق والتكافل بين المجموعات المحلية من بلديات وجهات على أن يتم تبادلي وصاية بعضها على بعض.